

مفاهيم ودراسات حول اثر المخاطر السياسية

في جذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية.

ناصرى نفيسة¹، بلحاج فراحي²، بوثلجة عبد الناصر³

جامعة طاهري محمد بشار

ملخص

هذه الورقة البحثية تستكشف الروابط بين المخاطر السياسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية على امتداد فترة 1984-2003، وقمنا باستخلاص مختلف المؤشرات السياسية التي تؤثر على معظم أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تم توظيف 12 مؤشرا مختلفا عن المخاطر السياسية في التحليل. فقد بينت النتائج أن استقرار الحكومة، وغياب الصراعات الداخلية والتوترات العرقية والحقوق الديمقراطية الأساسية، وضمان النظام والقانون هي محددات هامة للغاية في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي. الكلمات الدالة: المخاطر السياسية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الشركات المتعددة الجنسيات.

Abstract:

The paper explores the linkages between political risk and foreign direct investment inflows. In developing countries along the period 1984 to 2003, we identify those indicators that matter most for the activities of multinational corporations. Overall, 12 different indicators for political risk are employed in the analysis. The results show that government stability, the absence of internal conflict and ethnic tensions, basic democratic rights and ensuring law and order are highly significant determinants of foreign investment inflows.

Key Words: Political Risk, FDI, Multinational Corporations.

مقدمة:

إن نمو الاستثمارات الأجنبية واستمرار تدفقها إلى الدول النامية يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد، والذي يمكن تعريفه بوصفه مفهوما شاملا ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.

إن الإشكالية المطروحة في هذه الورقة البحثية هي: هل تعتبر المخاطر القطرية عامة والمخاطر السياسية خاصة عائقا في وجه الاستثمارات الأجنبية وما مدى هذا التأثير؟ حسب الدراسات السابقة فإنه يوجد تأثير معنوي وقوي لهذه المخاطر على تدفقات رؤوس الأموال بين الدول وهذا ما نحاول توضيحه من هذه الدراسة، وإن كانت لا تتناول تأثير السياسات على حجم الاستثمارات الأجنبية فإنها تتطرق إلى تأثير مستوى الخطورة على هذا الحجم وعليه فلا بد من وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من بعض المخاطر كالتأميم والمصادرة، وكذا حماية حقوق الملكية الفكرية والعينية، ضمان حرية تحويل رأس المال للمستثمر والعوائد الناجمة عنه وما على ذلك. لمعالجة هذا الموضوع قسمنا مداخلتنا هذه إلى ثلاث عناصر أساسية، حيث نتناول في المحور الأول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الثاني فيتطرق محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأخيرا نتطرق إلى آثار المخاطر السياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر أو الاستثمار غير الوطني المباشر⁴ هو من بين العناصر المهمة في تنمية الإقتصاد، هذه الأهمية جعلت الكتاب والمفكرين الإقتصاديين يختلفون في وضع تعريف ومفهوم محدد له، وحتى يتسنى وضع مفهوم شامل للإستثمار الأجنبي المباشر تم التعرض بداية إلى تعريف الإستثمار، أهدافه، إستراتيجياته وبعدها التطرق إلى مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر.

1-تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

هناك صعوبات واجهت المفكرين الإقتصاديين عند محاولتهم إيجاد تعريف محدد للإستثمار الأجنبي المباشر وكذلك في التفريق بين الإستثمار المباشر وغير المباشر. إن تعريف الإستثمار المباشر يطرح مشكلة على مستوى التسمية بحيث نجد الإستثمار المباشر ترافقه "الدولي" عند برنار هيرجوني (Hirgonnier Bernard) أو بكلمة "في الخارج" عند كندلبرجر (kindleberger) بينما نجد عند آخرين مثل باسطان (Pestanne) وموريس باي (Maurice Bye) تسمية "الإستثمار المباشر". ويفضل تسميته غالبا بالإستثمار الأجنبي المباشر، لأنه المصطلح الأكثر شيوعا واستخداما وهو مستعمل أيضا من قبل المنظمات والهيئات الدولية، وسنذكر هنا بعض التعاريف الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر.

يُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب ريمون بارتريال (Raymond Bartriel) بأنه "نموذجيا، الإستثمار المباشر الأجنبي يعني مساهمة إستثمار مال مؤسسة في مؤسسة أخرى،

جامعة بشار _____ مخبر الدراسات والبحوث

وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال الأخيرة أو إسترجاع مؤسسة أجنبية، تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنبى وبأرفع مستوى الإستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس أموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة.⁵

كما أن تعاريف الإستثمار الأجنبي المباشر لا تلقى اتفاقاً بين المنظمات الاقتصادية الدولية والدول إلا أنها تشترك في مقياسين أساسيين هما: الملكية ومراقبة المؤسسة المستثمر فيها، في هذا الإطار يمكن أن نلجأ إلى تعريفين أساسيين، تعريف صندوق النقد الدولي (FMI) وتعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE نظراً لإستعمالهما كمرجع من قبل عدة دول عند تسجيل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات، إضافة إلى تعاريف بعض المفكرين الإقتصاديين.

ويعرف الإستثمار الأجنبي المباشر، بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في إقتصاد ما في مشروع مقام في إقتصاد آخر، ووفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الإستثمار مباشراً عندما يربى أحد المستثمرين الأجانب علاقة طويلة الأجل، مع إحدى المشاريع ويمتلك نسبة 10% أو أكثر من أسهم رأس مال المشروع ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر قدراً ملحوظاً من التأثير والنفوذ على إدارة ذلك المشروع.⁶

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد اعتبرت أن الإستثمار الأجنبي المباشر "ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن (10%) من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت".⁷

كما يعرف الأونكتاد الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من الإستثمار الدولي، وفي ظلّه يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة أو إمتلاك مشروع في دولة أخرى، على أن تكون نسبة الملكية من الأسهم، أو القوة التصويتية (10%) أو أكثر.⁸

ويتميز هذا الشكل من أشكال التدفقات المالية عن غيره من الأشكال الأخرى، بأنه يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات، فضلاً عن مشاركة المستثمر في إدارة المشروع في حالة الإستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار وبالتالي يقل عنصر المخاطرة.⁹

و تعرض اللجنة التي شكلها اتحاد القانون الدولي (International Law Association) تعرفاً مقترحاً للإستثمار الأجنبي، مقتضاه " تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر نحو البلد المستفيد بغير تنظيم مباشر"¹⁰

ثانيا: المحددات الموجبة لقرار تحرك الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد ركزت معظم الدراسات الحديثة على عوامل دفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، حيث أولت اهتمامها بالمزايا الطبيعية التي تتمتع بها الدولة المضيفة من جغرافيا متميزة، ووفرة المواد الخام، وعوامل الإنتاج لاسيما العمالة الرخيصة، كما أوضحت الدراسات العملية أهمية حجم السوق واحتمالات النمو كأخذ العناصر المؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن نمو الاستثمارات واستمرار تدفقها إلى الدول النامية بصفة عامة يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد والذي يمكن تعريفه بوصفه مفهوما شاملا لكل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، حيث تشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية، والاقتصادية وكفاءة وفاعلية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة، ومناسبة لجذب ونشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية¹¹.

1. المحددات الاقتصادية:

تعتبر المحددات الاقتصادية أهم مدخل يعتمد عليه صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه رؤوس أمواله نحو الخارج، لما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الاستثماري على مستوى الدول المضيفة، وفيما يلي سيتم عرض أهم المحددات الاقتصادية التي تلعب دورا هاما في بناء المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

1.1 حجم السوق واحتمالات النمو:

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى تزايد تدفق هذه الاستثمارات، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي للاحتتمالات المستقبلية.

لقد وجدت الدراسات العملية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد الوطني وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.¹²

2.1. سياسات اقتصادية كلية مستقرة:

إن وجود سياسة اقتصادية واضحة تتمتع بالاستقرار تكون حافزا على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويكون ذلك في مختلف الحالات سواء السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط الشغل والتأمين. . . الخ. فالحكومة التي تمارس نشاطها في

جامعة بشار _____ مخبر الدراسات والبحوث الاقتصادية

شروط مستقرة وواضحة هي أفضل من الحكومات التي تمتاز بالتذبذب والتغيير في سياساتها الاقتصادية.

فهدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه، أي بمعنى آخر معرفة العمليات السابقة لعملية الاستثمار واللاحقة، وهذا لأن الاستثمار في الأصول الثابتة عملية طويلة الأجل قد تصل إلى خمسين سنة، ومصداقية الحكومات المتعاقبة يعد عاملا أساسيا في تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن الاختلاف والتراجع عن السياسات الاقتصادية السابقة للدولة يؤثر على مصداقيتها، وهذا ما يجعل المستثمر يكون في وضعية متذبذبة وغير مستقرة في حالة تخوفه من تراجع الحكومات المستقبلية على الاتفاقيات المتفق عليها والقوانين¹³.

فمثلا في مجال الخصخصة فإن عدم وجود معلومات واضحة وقوانين تشجع على ذلك تجعل المستثمر يحجم على الدخول في هذا النشاط، كما أن تغيير القوانين بشكل عشوائي وبدون مبرر يعد مؤشرا على عدم استقرار النظام الاقتصادي، كما أن وجود الشفافية في المعاملات المالية يعد حافزا على الاستثمار.

3.1. الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسيًا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للتجارة، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للتجارة على تحقيق اقتصاديات الحجم.

ولقد بينت بعض الدراسات التطبيقية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين حجم الناتج الكلي بالأرقام عن Pearce و Papamastassion المطلقة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أوضحت دراسة كل من وكذلك دراسة Grean و Cunninghamk الاستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا، ودراسة كل من في الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي Dunning والاستثمار الأجنبي المباشر¹⁴.

سنة 1998 حول محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر " وفي الدراسة التي أجرتها "الأنكتاد UNCTAD، لـ 42 دولة نامية، تبين أن للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في جذب هذا النوع من الاستثمارات¹⁵ وقد بلغت أهمية هذا المحدد أقصاها سنة 1985، ثم تناقصت بعد ذلك

نتيجة لزيادة الأهمية النسبية للعوامل، "الأخرى المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ونفس النتيجة توصل إليها " توريس Torris، واعتمد عند دراسته لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر لكولومبيا وأمريكا، خلال الفترة 1958-1980 على الناتج المحلي الإجمالي للدلالة على حجم السوق، حيث توصل في الأخير إلى وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر¹⁶.

4. 1. سعر الصرف:

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسية تتفاعل بردود عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث توصلت إلى أن هذه الشركات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة كما أوضحت هذه الدراسات إلى أن الشركات الأجنبية تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى المتمثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها.

وفي دراسة أخرى سنة 1996 أجراها Caves كفيس توصل إلى وجود ارتباط سلبي بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي إلى أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، حيث أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية للاستثمار، كما قد يعرف المستثمر خسارة باهظة غير متوقعة ولا سلطان للمستثمر عليها¹⁷.

5. 1. معدل التضخم:

إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما يؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى بأهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسية، كما نجد تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 3% سنويا، وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، ونضيف على ذلك أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل، وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل ونشير إلى أن دول أمريكا اللاتينية، التي تمكنت من تخفيض معدل التضخم إلى أقل من 20% منذ عام 1984، قد حققت نجاحا ملحوظا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

6.1. تكلفة اليد العاملة:

تعتبر تكلفة اليد العاملة من بين أهم تكاليف النشاط الإنتاجي للمؤسسة الاقتصادية، لذلك تسعى المؤسسة جاهدة لخفض تكلفة العمالة من أجل تعظيم أرباحها في مختلف أسواق تعاملاتها. إن ظروف المنافسة الاحتكارية التي تميز معظم الأسواق العالمية، والتحكم الإرادي في سوق اليد العاملة من قبل الحكومات في مختلف الأسواق العالمية، كفرض القيود على تنقل العمالة، من شأنه أن يؤدي إلى اختلال في الأجور الحقيقية التي تتقاضاها العمالة بين بلد وآخر، مما يفسح المجال واسعا أمام انتقال العمليات الإنتاجية إلى حيث الأجور المنخفضة، قصد تقليص تكلفة الإنتاج الإجمالية إلى أدنى حدود ممكنة لها. إن توجيه بعض النشاطات الإنتاجية المتعلقة بعمليات التحويل أو التجميع أو غيرها إلى بعض المواقع في الدول النامية كمثال حي عن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر، المتأثر بعامل انخفاض تكلفة اليد العاملة في هذه المناطق من الأسواق العالمية، إن أسواق دول جنوب شرق آسيا وبعض الدول الإفريقية تعد مواقع خصبة للاستثمار الأجنبي المباشر لكثير من الشركات العاملة في الحقول الإنتاجية التي تستدعي تكنولوجيا بسيطة وغير معقدة، وذلك سعيا منها لتخفيض التكلفة الإجمالية لتصنيع منتجاتها، انطلاقا من انخفاض تكلفة اليد العاملة¹⁸.

7.1. بنية أساسية مناسبة:

إن حالة ووضعية البنية الأساسية، تؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، وتشمل هذه الخدمات إمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة، وشبكات النقل المصممة تصميميا جيدا (الطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية)، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز. وتلعب الدولة دورا هاما في توفير أو تحسين نوعية هذه الخدمات أو زيادة اتساقها مع المعايير والمواصفات الدولية، فمن جهة فإن سوء نوعية الخدمات سيؤثر في تكاليف الإنتاج وقدرة المؤسسات على المنافسة، ومن جهة أخرى فإن التجهيز مكلف جدا وله أهمية إستراتيجية. وهناك العديد من التحاليل التي تربط بين النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي لشرق آسيا، وبين مستويات الاستثمار في البنية الأساسية، فالبلد النامي المتوسط يستثمر حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا في البنية الأساسية، وفي المقابل، فإن اقتصاديات شرق آسيا ذات الأداء المرتفع تستثمر في ذلك ما بين 6% إلى 8%، حيث يتجاوز في تايوان 10% في بعض الأحيان. ولقد أظهرت استطلاعات رأي المستثمرين قام بها البنك العالمي، عددا من نقاط الضعف في بيئة الأعمال في العديد من اقتصاديات العالم، ومن بين هذه النقاط تحتل البنية الأساسية الترتيب الثالث بين أكبر القيود المعيقة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.¹⁹

8. 1. توفر المناطق الحرة:

نشأت فكرة المناطق الحرة²⁰ منذ زمن بعيد يرجع إلى عصر الإمبراطورية الرومانية، حيث أقيمت هذه المناطق لجذب التجارة الدولية العابرة، لذلك كانت تقام في المراكز الرئيسية لخطوط التجارة الدولية، وفي الغالب كانت تتم بتمويل السفن وإقامة المخازن وتفريغ وإعادة شحن السلع العابرة، ومن أهم الأمثلة: المنطقة الحرة في جبل طارق أنشئت عام 1704، ومنطقة سنغافورة عام 1819، ومن ذلك الوقت انتشرت في معظم دول العالم، هذه المناطق الحرة سوف تلعب دورا كبيرا في عولمة اقتصاديات الدول التي تشهد اقتصادا حرا متطورا، وقبل التطرق لمنافع هذه المناطق الحرة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، سنعطي تعريفا مختصرا للمناطق الحرة. يمكن تعريف المناطق الحرة²¹ على أنها "جزء من أرض الدولة يقع في الغالب على أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها، ويتم تحديده بالأسوار وعزله عن باقي أجزاء الدولة، ويخضع في الغالب لقوانين خاصة معينة في ظل السيادة الكاملة للدولة"²².

2. المحددات القانونية والتنظيمية:

تعتبر المحددات القانونية والتنظيمية محسنات أساسية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، وهذا النوع من المحددات يعتمد على قدرة الدولة المضيفة في بناء أسس قانونية تمتاز بالاستقرار والتوافق مع التشريعات الدولية، مما يعطي ضمانات للمستثمر الأجنبي عن مختلف الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، وكذلك عن مدى قدرة الدولة المضيفة من خلال أجهزتها الإدارية الهادفة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية لدخول المستثمرين الأجانب، ويمكن تناول هذا النوع من المحددات عبر النقاط التالية:

2. 1. توفر إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات هذه الاستثمارات الأجنبية، لأن الإطار التشريعي يمثل الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، حيث تلتزم كافة الأنشطة بالعمل في قوانين حاكمة ومنظمة لسيير هذه الأنشطة بما يعظم المنفعة ويضمن الحقوق المتبادلة لأطراف النشاط الاقتصادي. تختلف تشريعات الاستثمار من دولة إلى أخرى باختلاف عدة عوامل، عادة ما تحدد توجهات المشرع في هذه الدولة أو تلك في صياغة التشريع، ومن أهم هذه العوامل:

- الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو

للتكنولوجيا ومدى حاجتها للموارد الطبيعية؛

-مدى توفر اليد العاملة الوطنية وحاجتها لتشغيلها؛

-حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية؛

-القدرة الفنية والمالية واللوجيستية لتصدير تلك المنتجات، يضاف إلى ذلك كل الظروف السياسية السائدة في الدولة والتي عادة ما تحدد السياسات الاقتصادية التي تنعكس بالضرورة على ما يتبناه المشرع منها في تلك التشريعات.
2. 2. توفر أنظمة ضريبية ومالية فعالة:

أشارت تجارب الدول إلى أهمية تطوير النظام الضريبي، وكذلك ترشيد استخدام الإعفاءات والحوافز الضريبية، وكذلك ربط الحوافز المالية بقضايا التشغيل والتحديث التكنولوجي وتنمية الكوادر البشرية، والإطارات، وفيما يلي عرض لأبرز الحوافز الضريبية والمالية:

-وضوح النظام الضريبي، يعد وضوح النظام الضريبي وكذلك استخدام الإعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية في خطط التنمية الاقتصادية من العوامل الحيوية لجذب مزيد من الاستثمارات؛

-خفض التعريف الجمركية، وذلك بنسب كبيرة على السلع الرأسمالية والمواد الخام والوسيط، بحيث تدرج تلك الحوافز من الإعفاء التام للأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية بنسب مختلفة تبعا للتوجهات الاستثمارية؛

-منح البحوث والتطوير، وتقدم للشركات التي تقوم بتطوير المنتجات القائمة أو ابتكار منتجات جديدة، ثم استرداد هذه المنح في شكل إتاوات عند نجاح المنتج الجديد، وذلك على غرار المنح التي تقدمها إسرائيل للمستثمرين والمتمثلة في منح البحث والتطوير وتتراوح ما بين 30 % من تكلفة البحث والتطوير بالنسبة للمنتجات القائمة وحتى 66 % للمنتجات الجديدة، كما قامت فنلندا بتخصيص منح البحث والتطوير لتمويل أنشطة البحث والتطوير التي من شأنها تحسين قدرة المشروعات على المنافسة في الأسواق الخارجية، وهو ما ساهم في ارتفاع حجم المنح المقدمة لتمويل البحث والتطوير في فنلندا ليصل إلى 390 مليون يورو عام 2003.

-منح التوظيف، وتعني تقديم منح نقدية كبيرة للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة، وهو ما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة؛

-علاوات الاستثمارات، تقدم هذه المنح بصفة خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (وهي التي يقل عدد العاملين فيها عن 250 موظف مثلا)، ولكي تحصل المشروعات على هذه المنح يجب أن تكون هذه المشروعات في مرحلة توسع في الطاقات الإنتاجية وأن تمتلك كذلك القدرة على تحقيق ربحية ملائمة، على أن يراعى وضع حدود قصوى لهذه المنح تبعا لخطط التنمية المرسومة في الدولة المضيفة؛²³

-منح التأسيس، تقدم هذه المنح لمساعدة الأفراد على تأسيس المشروعات الصغيرة بحيث لا تتجاوز هذه المنح نسبة معينة من إجمالي أجور العاملين المقترح عملهم في المشروع؛
-منح التنمية، تقدم هذه المنح لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها على المنافسة في الأجل الطويل من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة، ويشترط أيضا أن تكون الشركة الحاصلة على الدعم قادرة على تحقيق الأرباح في المستقبل، ويتوقف حجم المنحة على طبيعة المشروع ونوع المنطقة التي يمارس فيها نشاطه؛
-منح النقل، تحصل المشروعات الصغيرة على منح النقل على تسويق منتجاتها إلى المناطق المختلفة؛

-دعم الطاقة، يقدم هذا الدعم إلى المشروعات التي تعمل في مجال الطاقة بما يساعد على زيادة موارد الطاقة المتاحة وخفض أسعارها؛
-توفير الأراضي مجانا أو بأسعار مختلفة، دعم المستثمرين وتشجيعهم في بداية النشاط عن طريق منحهم أراضي مجانا في بعض المناطق المستهدف الاستثمار فيها تبعاً لخريطة التنمية الاقتصادية... .

2.3. توفير إطار قانوني لحماية حقوق الملكية الفكرية:

تشكل الملكية الفكرية عنصرا مهما من رأس المال الفكري، وهي تتعلق بأسس صور الملكية لما يتصل بالإنسان ونتاج إبداعه وفكره، وتكمن أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية في الحفاظ على الحق المعنوي لصاحب الإبداع والحق الاقتصادي في المكافأة على جهده، ومما لا شك فيه أن لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي يستند إلى تعبئة الموارد الوطنية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوظيف التكنولوجيا وتمكين رأس المال البشري والاندماج في الاقتصاد العالمي، لابد من تعميق تطبيق مفهوم حقوق الملكية الفكرية وتعزيز الانسجام مع الأحكام المترتبة عليها وإصدار التشريعات الخاصة ا، وتمثل حماية حقوق الملكية الفكرية في توفير بيئة تشريعية مواتية للتجارة والاستثمار الأجنبي.

2.3.1. تعرف حقوق الملكية الفكرية:

تعرف حقوق الملكية الفكرية، وفقا لاتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو) بأنها "كافة أنواع الحقوق المرتبطة بالملكية الفكرية من حقوق العمل الأدبي والعلمي والاختراعات، WIPO والإبداعات البشرية والتصميمات الصناعية، وتشمل أنواع الملكية الفكرية المصنفات الأدبية والعلمية، وتحميها قوانين حقوق المؤلف، وأداء الفنانين والتسجيلات الصوتية والبيث الإذاعي، وتحميها قوانين الحقوق اورة، والاختراعات والاكتشافات العلمية، وتحميها قوانين براءات الاختراع، والتصاميم الصناعية، وتحميها قوانين الملكية الصناعية، والعلامات

جامعة بشار _____ مخبر الدراسات والبحوث

التجارية وعلامات الخدمات والأسماء التجارية، وتحميها قوانين العلامات التجارية وحماية مصادر الأصول، وأخيرا الحماية ضد المنافسة غير المشروعة".

2. 3. 2. مزايا حماية حقوق الملكية الفكرية:

تستطيع الدول المضيفة، الاستفادة من مزايا نظم وتشريعات حماية حقوق الملكية الفكرية، خاصة في الحالات التالية:

-تشجيع وحماية الإبداع الوطني والأجنبي والابتكار؛

-تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الشركات متعددة الجنسية؛

-تشجيع الإنفاق على البحوث والتطوير من طرف الشركات متعددة الجنسية؛

-تشجيع نقل التقنية من طرف الشركات متعددة الجنسية وتوطينها في الدول المضيفة؛

-حماية المستهلك من الغش والتقليد التجاري.

4. 2. إنشاء هيئات وأجهزة الاستثمار الأجنبي:

تقوم الدول المضيفة بصفة عامة بإنشاء أجهزة وهيئات حكومية تكون مهمتها الأساسية هي تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن تسويق وترويج مشروعات الاستثمار والتعريف بالسوق في الداخل والخارج، كما تقوم بعض الوحدات التابعة لهذه الهيئات باختيار مستوى ونوع التكنولوجيا التي تتواءم ومتطلبات التنمية والمتغيرات الثقافية والاجتماعية بالدولة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في بعض الدول يكون الجهاز المسؤول عن اختيار مستوى التكنولوجيا ونوعه ومدى ملائمته مستقبلا، هو الهيئة الدولية للاستثمارات الأجنبية، وفي مثل هذه الحالات قد يستلزم الأمر مشاركة بعض الأجهزة الحكومية الأخرى في اتخاذ القرارات الخاصة باختيار التكنولوجيا، وتسجيلها وذلك على النحو المعمول به في بعض دول أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي وغيرها.

5. 2. اعتماد أسلوب الترويج الإلكتروني:

يمكن للدول النامية الاستفادة من أسلوب الترويج الإلكتروني في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأنها تواجه منافسة صعبة، حيث يتيح هذا الأسلوب وسائل عديدة للوصول إلى المستثمرين المحتملين ويوفر لهم البيانات والمعلومات المطلوبة والتي عادة ما يجدون صعوبة في الحصول عليها، وأصبح وجود موقع شبكي على الإنترنت لمؤسسات وهيئات تشجيع الاستثمار أمرا مألوفًا لتزويد المستثمر مباشرة بالمعلومات والبيانات الاستثمارية التي يحتاجها حول الدولة، مثال ذلك:

-تحليل شامل لبيئة الأعمال؛

-اتجاهات الاستثمارات الواردة؛

-المؤشرات الاقتصادية (معدل دخل الفرد، معدل التضخم، . . .)؛

-البيئة التشريعية وحوافز الاستثمار؛

-القوانين والإجراءات الضابطة للأعمال التجارية؛

-تحليل القطاعات المستهدفة وكلفة أداء الأعمال؛

-الخدمات التي تقدم للمستثمر. . . .²⁴

ثالثاً: أثر المخاطر السياسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تذهب بعض الدراسات إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بمدى الاستقرار السياسي في الدول الأمريكية المضيئة Kant رئيس فريق مؤلفي تقرير عن التنمية عام سنة 1963 الصادر عن البنك الدولي فقد أوضح، أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيئة، "وفي هذا الصدد قال: "وريك سميث 2005 Worrick Smith من جامعة " Basi " يفيد أكثر من 90 % من الشركات عن وجود فجوات بين السياسات وبين ما يجري على أرض الواقع العملي، كما أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل ما يزيد على نصف الإنتاج في العديد من البلدان النامية، وينبغي على الحكومات أن تقوم بسد تلك الفجوات، ومواجهة المصادر الأكثر عمقا من بين مصادر إخفاق السياسات والتي يمكنها بتعكير مناخ الاستثمار".

إن التحدث عن المحددات السياسية يقودنا إلى ذكر أهم الأسباب الكامنة وراء المخاطر

السياسية التي يمكن أن تواجهها الشركات متعددة الجنسية بالدولة المضيئة.

-طبيعة المخاطر المؤثرة على المحددات السياسية:

يتنوع الخطر السياسي بتنوع أسبابه ومستوياته، وفي إطار علاقة هذا الخطر بالشركات

متعددة الجنسية، فإنه قد يأخذ عدة أشكال منها:

1- المصادرة

تعد من اخطر الأشكال السياسية على الاستثمار الأجنبي وهي مصادرة الحكومة واستيلائها على المشروعات الخاصة بالأجانب، أو مصادرة بعض أو كل ممتلكات الغير لأغراض المنافع العامة بدون تعويض مادي؛ أو بتوزيع ملكية الاستثمار على المستثمرين المحليين ذوي القطاع الخاص.

فالاستيلاء على النفط وغيرها من الثروات المعدنية هو مثال كلاسيكي للمصادرة المباشرة، أما المصادرة غير المباشرة يمكن أن تحدث تدريجياً على حقوق ملكية المستثمرين الأجانب من خلال تعرضها للتآكل في مجموعة متنوعة من الطرق.

الحماية القانونية وسبل الانتصاف:

شكل آخر ذو خطر كبير على الاستثمار الأجنبي، وهو عدم وجود حماية قانونية وما يقابلها من وسائل انصاف مناسبة. في كثير من الأحيان قد لا تكون هناك سلطة قانونية واضحة مع أي اختصاص لتصحيح المظالم مثل المصادرة، وفي حالات أخرى قد تفتقر السلطة إلى القدرة على صياغة أو فرض حل مناسب، ومثال على ذلك ما حدث في الصين من الرقابة على نتائج البحث في محرك البحث قوقل والذي حصل مؤخرا موضحا الحالة التي لا يوجد فيها حل قانوني واضح. وفي حالة توفر هذه الحماية فانها تكون مكلفة وتستغرق وقتا طويلا. ومن بين اشكال المخاطر الناتجة عن غياب الحماية القانونية ما يلي:

2- التصفية، وهي عملية الاستيلاء بلا مقابل مادي أو تعويض على المشروعات الأجنبية بواسطة الحكومة المضيفة؛

3- التأميم، حيث يتم تحويل الملكية الخاصة لمشروعات الأعمال الأجنبية، إلى ملكية عامة للدولة مثلما حدث في تأميم الشركة العالمية لقناة السويس؛

4- عدم تحويل العملات الأجنبية للخارج -كقرار أو سياسة تصنعها الحكومات المضيفة حيث لا تسمح للشركات أو الأفراد بتحويل دخولهم أو أرباحهم بالعملة الأجنبية إلى الخارج، أو تحدد نسبة من المرتبات والدخول والأرباح قابلة للتحويل فقط مثلما يحدث الآن في الجماهيرية الليبية؛

5- المعاهدات والاتفاقيات:

تنشأ المعاهدات والاتفاقيات من أجل تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن حدوث أي تغيير فيها من إلغاء العقود والاتفاقيات المبرمة بين الدولة والشركة متعددة الجنسية، أو عدم الوفاء لها لأسباب سياسية، مثل معاهدات الحد أو التخفيض من الكربون تؤثر تأثيرا مباشرا على تكلفة انواع واسعة من الأعمال التجارية مع دخل قليل نسبيا للمستثمرين، مثلما حصل باتفاقيات قانون الأراضي في الولايات المتحدة الأمريكية²⁵، كل هذا سيؤثر سلبا على استقطاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية.

6- الشفافية والتنظيم:

هناك خطر أكثر دقة وقانونية يواجه الاستثمارات الأجنبية هو التنظيم المباشر لنظام الإفصاح والشفافية الكاملة، فالأعمال التجارية في الولايات المتحدة عرضة لمتطلبات الإفصاح في عمليات البورصة وهناك شفافية نسبية حول تلك العمليات ومواردها المالية، اما العمال التجارية في البلدان الخرى غالبا ما تكون تحت أي التزامات من هذا القبيل، مما يجعل الاستثمار فيها أكثر خطورة حيث ان المعلومات الموثوقة والكافية يصعب الحصول عليها. وهناك

ايضا احتمال ان الهيئات التنظيمية الخارجية سوف تحاكم وتحصل على أحكام سلبية التي لن تحدث في الولايات المتحدة، كما حدث عند مكافحة الاجتكار في الاتحاد الأوروبي، وجدت ان ممارسات انتل مناهضة للمنافسة، مما فرض عليها غرامة مالية قدرها 1006 مليار جنيه استرليني.

في حين تم تحليل العديد من المحددات الاقتصادية واثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية إلى حد كبير، فمن الجدير بالذكر أن أهمية إحداث تغييرات في المؤسسات السياسية والسياسات الأخرى ذات الصلة في البلدان المضيفة حاليا تلقى اهتماما قليلا نسبيا. في التسعينيات، ومن بين الدراسات القائمة على تأثير سياسة المتغيرات ذات الصلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد وجد، على سبيل المثال، أن هناك علاقة سلبية بين عدم اليقين للشركة المستثمرة والاستثمار الخاص (Brunetti and Weder, 1998) ، ووجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحماية الملكية الفكرية (Lee and Mansfield, 1996) (لي ومانسفيلد، 1996)، والتأثير السلبي للفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Wei, 2000)²⁶ (وي، 2000).

وفي دراسة قام بها "د. هشام غرايبة ونضال عزام"²⁷ حول محددات الطلب على الإستثمار الأجنبي في الإقتصاد الأردني للفترة 1972-1992، توصلا فيما إلى وجود علاقة سلبية بين فترات عدم الاستقرار السياسي والإقتصادي وتدفق الإستثمار الأجنبي وإرتباط الناتج المحلي الإجمالي المتخلف بفترة سنه واحدة موجبة مع الإستثمار المذكور، في حين لتطور الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة أثر سلبي على صافي الإستثمار المباشر وذلك لأن إنخفاض القوة الشرائية للدخول الفردية ودخول المشروعات يؤدي إلى انخفاض مستوى ما تخصصه المشروعات من أرباح، ولكن أثرت الصادرات الأردنية بصورة ايجابية على صافي الإستثمارات المباشرة الذي أبدى إرتباطا إيجابيا مع الرقم القياسي لأسعار الواردات لأن إرتفاع أسعار الواردات تجذب المستثمر الأجنبي للإستثمار في الصناعات التي تحل محل الواردات لارتفاع عائد الإستثمار الأجنبي في هذه الصناعات ووجدت الدراسة أن المتغيرات المذكورة تفسر 90% من المتغيرات التي تطرأ على الإستثمار الأجنبي. وكانت أول محاولة من قبل (Jun and Singh (1996، جون وسينغ (1996)، اللذان قدرا مؤشر مركب للمخاطر السياسية، على أساس عدد من العناصر الفرعية، ومراقبة عدة متغيرات واثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة البيانات الخاصة بهم المتكونة من 31 بلدا ناميا، ومؤشر المخاطر السياسية هو ذو دلالة إحصائية يعني أن البلدان ذات المخاطر السياسية العليا أقل جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر²⁸. وعلى نحو مماثل، قدمت دراسة Gastanaga et al (1998) فحص العلاقة بين المتغيرات السياسية المختلفة، وزيادة تدفقات

جامعة بشار _____ مخبر الدراسات والبحوث

الاستثمار الأجنبي وجدوا أن أدنى مستويات الفساد وأقل معدلات خطر التوطين، وتحسين تنفيذ العقود الادارية يرتبط ارتباطا ايجابيا مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك فإنها تبين أن النتائج التي توصلوا إليها لا تنطبق مع جميع الحالات، والتي قد تكون نتيجة لعينة بلد صغير نسبيا من 22 بلدا ناميا²⁹. وفي الأونة الأخيرة وباستخدام تقنيات مختلفة للاقتصاد القياسي وعلى مدى فترات مختلفة قدم هارمز(2002)، جنسن (2003)، وبوس (2004)، في دراسة لتحليل العلاقة بين الحقوق الديمقراطية الأساسية، والاستثمار الأجنبي المباشر: وجدت أن الشركات المتعددة الجنسيات من المرجح أن تنجذب من قبل البلدان التي تحترم الديمقراطية.

في حين وجد لي وريسنك (2003)، أن احترام الحقوق الديمقراطية يساعد على تحسين حماية حقوق الملكية، وهذا بدوره يعزز الاستثمار الأجنبي. فضلا عن ذلك فإن زيادة واضحة في تركيز الديمقراطية قد يحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد قدم Matthias Busse and Carsten Hefeker دراسة أوسع نطاقا بكثير من المؤشرات للخطر سياسي وتحديد الأهمية النسبية لهذه المؤشرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد ضبط العوامل الأخرى ذات الصلة بالتغيرات الملحوظة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأثار استقرار الحكومة، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، مناخ الاستثمار، والصراعات الداخلية والخارجية، والفساد، ودور العسكر في السياسة، ويتم فحص التوترات الدينية، والقانون والنظام، والتوترات العرقية، والمساءلة الديمقراطية، ونوعية البيروقراطية. وترتبط أيضا العديد من مكونات المخاطر السياسية لنوعية المؤسسات السياسية، ويرتبط بشكل وثيق بنوعية البيروقراطية لبلد معين، وضمان القانون والنظام وخفض مستويات الفساد هي محددات هامة تشكل المكونات الفرعية ذات الصلة من وضع تقييم شامل للحكم الراشد³⁰.

و حسب هذه الدراسة التي تغطي فترة زمنية من 20 عاما، وجد ارتباطا بشكل وثيق بين مؤشرات قليلة فقط للمخاطر السياسية ومراكز توطين الشركات متعددة. هذه المخاطر هي استقرار الحكومة والقانون والنظام ونوعية البيروقراطية.

حيث يتم أخذ المعلومات عن المخاطر السياسية والشركات متعددة الجنسيات من الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG)، التي تقدمها المجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS) منذ عام 1984، وقد وفرت معلومات عن مؤشرات الخطر الـ 12 التي تتناول ليس فقط المخاطر السياسية، ولكن أيضا المكونات المختلفة للمؤسسات السياسية وتعرف على النحو التالي:

• GOVST: يمثل استقرار الحكومة، يقيس قدرة الحكومة على تنفيذ سياساتها.

- SOCIO : يمثل الضغوط الاجتماعية الاقتصادية على العمل في المجتمع التي قد تقيد عمل الحكومة أو رفع عدم الرضا الاجتماعي وزعزعة الاستقرار وبالتالي النظام السياسي.
- INVEST : العوامل المرتبطة بمخاطر الاستثمار التي لم تتم تغطيتها من قبل المكونات الأخرى للخطر (المالية والاقتصادية)، مثل استمرارية العقد (مصادرة)، والأرباح أو إعادة دفع التأخير.
- ICONFL : لتقف على الصراع الداخلي، وقياس العنف السياسي في البلاد وأثرها الفعلي أو المحتمل على الحكم من خلال التركيز على، على سبيل المثال، الحرب الأهلية والعنف والإرهاب السياسي أو الاضطراب المدني
- ECONFL : يمثل أي خطر على الحكومة الحالية من عمل أجنبي، بدءاً من غير عنيفة ضغوط خارجية، مثل الضغوط الدبلوماسية، وحجب المساعدات أو فرض عقوبات تجارية، للضغوط الخارجية العنيفة، والتي تتراوح بين النزاعات عبر الحدود إلى جميع حرب شاملة.
- CORR : قيم مستوى الفساد في الإدارات للبلد المضيف.
- MILIT : يمثل نفوذ الجيش في السياسة، والذي قد يكون مؤشراً على أن الحكومة غير قادرة على العمل بفعالية، وبأن البلد قد يكون بيئة غير مواتية للأعمال التجارية.
- RELIG : يقيس التوترات الدينية، الناجمة عن هيمنة و/ أو المجتمع الحكم من قبل جماعة دينية واحدة تسعى، على سبيل المثال، ليحل محل القانون المدني أو دينية أو لاستبعاد الديانات الأخرى من العملية السياسية والاجتماعية.
- LAW : يقيس قوة ونزاهة النظام القضائي.
- ETHNIC : يقيم درجة التوتر بين الجماعات العرقية التي تعزى إلى الانقسامات العرقية أو الجنسية أو اللغة.
- DEMOC : تتعلق بالمساءلة الديمقراطية للحكومة، ومدى استجابة الحكومة لمواطنيها، ولكن أيضاً للحريات المدنية الأساسية والحقوق السياسية.
- BUR : تقف على تعزيز القوة المؤسسية ونوعية الجهاز البيروقراطي، والتي قد تعمل كأداة لامتصاص الصدمات تميل للحد من سياسة المراجعات إذا كانت الحكومات تتغير ويتم تقييم كل مؤشر على مقياس من 0 إلى 12، والقيم الأعلى تشير إلى خطر أقل للسياسية وأفضل بشكل عام، وترتبط جميع المؤشرات 12 إلى بعضها البعض بدرجات متفاوتة، لأنها تقييم جميع المخاطر السياسية والمؤسسات ولكن من وجهة نظر مختلفة. على سبيل المثال، ترتبط ارتباطاً وثيقاً المساءلة الديمقراطية من الحكومة ونفوذ الجيش في السياسة، DEMOC و MILIT هو 0.63، كما يتضح من الجدول رقم 1 وبالمثل، يرتبط ارتباطاً وثيقاً القانون والنظام إلى

جامعة بشار _____ مذهب الدراسات الصحراوية

استقرار الحكومة على حد سواء، والصراعات الداخلية مع الارتباط الجزئي من 0.60 و 0.74 على التوالي وعلاوة على ذلك، والى حد ما معظم المؤشرات عن المخاطر السياسية ذات الصلة بقوة الدخل (الناتج القومي الإجمالي) للفرد الواحد، مشيراً إلى أن الدول الأكثر ثراءً يملكون أقل مخاطرة سياسية.

الجدول رقم 1: مؤشرات مركبة لمعدل الخطر السياسي

Variable	log GNI	GOVST	SOCIO	INVEST	ICONFL	ECONFL	CORR	MILIT	RELIG	LAW	ETHNIC	DEMOC	BUR											
log GNI													1.00											
GOVST												0.44	1.00											
SOCIO												0.57	0.63	1.00										
INVEST												0.56	0.57	0.80	1.00									
ICONFL												0.45	0.52	0.55	0.57	1.00								
ECONFL												0.38	0.18	0.33	0.50	0.55	1.00							
CORR												0.36	0.44	0.35	0.48	0.46	0.27	1.00						
MILIT												0.53	0.33	0.43	0.60	0.63	0.43	0.45	1.00					
RELIG												0.19	-0.02	0.15	0.29	0.37	0.39	0.25	0.34	1.00				
LAW												0.46	0.60	0.50	0.54	0.74	0.28	0.57	0.56	0.15	1.00			
ETHNIC												0.47	0.33	0.39	0.38	0.58	0.31	0.37	0.33	0.34	0.44	1.00		
DEMOC												0.50	0.16	0.26	0.45	0.43	0.48	0.58	0.63	0.29	0.40	0.30	1.00	
BUR												0.58	0.53	0.64	0.62	0.45	0.35	0.50	0.58	0.09	0.50	0.21	0.51	1.00

source: Matthias Busse and Carsten Hefeker ,Political Risk, Institutions and Foreign Direct Investment,working paper, April 2005, Hamburg Institute of International Economics (HWWA), Neuer Jungfernstieg 21, 20347 Hamburg, Germany; University of Siegen, Department of Economics, Hölderlinstraße 3, 57068 Siegen, Germany;p 07 .

بشكل عام، فإننا نتوقع أن ترتبط بصورة إيجابية جميع المؤشرات 12 إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال فرض حقوق الملكية والعقود أيضاً، قد تكون نوعية المؤسسات المرتبطة بشكل وثيق للحد من عدم تطابق المعلومات، والمعلومات عالية الجودة قناة المؤسسات حول ظروف السوق والسلع والمشاركين، وهذا بدوره يمكن أن يشجع على الاستثمار في البلاد (منظمة التجارة العالمية، 2004). حتى الآن نحن لا نعرف التأثير الدقيق لهذه المؤشرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن الواضح أن بعض من نتائج دراسات سابقة متناقضة. على سبيل المثال، فإن تأثير ارتفاع تكاليف العمالة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: إن النتائج وفقاً لشنايدر وفراي

(1985) وجون وسينغ (1996) أظهرت التأثير السلبي للتكاليف اليد العاملة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين ويلر ومودي (-1992) وأشار لوري و (1995) وببسي (1999) انه قد يكون هناك تأثير إيجابي.

على الرغم من هذه النتائج المتناقضة، إلا أننا لا نلاحظ أن عددا كبيرا من المتغيرات تظهر نتائج ثابتة نسبيا فيما يتعلق تأثيرها على الاستثمارات الأجنبية وحجم السوق، كما يقاس الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد، وربما كان العامل الأكثر أهمية في تفسير الاستثمار الأجنبي 0.8 حجم السوق بشكل خاص تشير إلى جاذبية من موقع معين للاستثمار، في حال قيام شركة متعددة الجنسيات ويهدف للإنتاج للسوق المحلية (أفريقيا أو سوق الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث). رغم أن هناك عدد قليل من الدراسات التي تشير إلى أن الارتباط بين مستويات الدخل والاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يكون ذلك وثيق، والأغلبية الساحقة من الدراسات التجريبية تؤكد على أهمية هذا الربط وبالمثل، ارتفاع معدلات النمو (الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي) يشير إلى عوائد استثمارية عالية، وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، من ناحية أخرى، تشير إلى أنه يمكن توقع وجود صلة ايجابية.

كما تم تعزيز جاذبية سوق معينة إذا كان هناك بلد لديه سياسة ثابتة للاقتصاد الكلي وبصرف النظر عن زيادة معدلات النمو، وهي سياسة سليمة للاقتصاد الكلي، الذي يحتضن (أو يؤدي إلى) ميزانية صغيرة والعجز التجاري وانخفاض معدلات التضخم وأسعار الفائدة، ومن المحتمل أن تقلل من علاوة المخاطر للاستثمار، وانخفاض تكاليف المعاملات، وبالتالي قد يزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر³¹.

قد بينت النتائج أنه، وبصرف النظر عن الفساد، ودور العسكر في السياسة والتوترات الدينية، ترتبط بشكل إيجابي مع جميع المؤشرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. من بين المؤشرات السياسية التي لا يعتد بها إحصائيا، معاملات المقدرة لاستقرار الحكومة، طبيعة الاستثمار، والقانون والنظام والمساءلة الديمقراطية من الحكومة، ضف إلى ذلك الأهمية النسبية للملف المقدم للاستثمار نظرا لأنه يحتوي على معلومات فرعية مثل: صلاحية العقد، ومصادرة الموجودات أو قدرة الشركات متعددة الجنسيات لإعادة الأرباح. ومن الواضح أن هذه المكونات الفرعية هي في غاية الأهمية بالنسبة لقرارات الشركات متعددة الجنسيات "على مكان الاستثمار.

و حسب دراسة هارمزو (2002)، جنسن (2003) وبوس (2004)، ترتبط بشكل إيجابي

الحقوق الديمقراطية مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد توصلت لى وريسنيك (2003)، الى أن التحسينات في الحقوق الديمقراطية يؤدي إلى تحسين حماية حقوق الملكية، وهذا بدوره يزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن تفسير هذه النتيجة المختلفة من البيانات المستخدمة من قبل المجموعة الخاصة بلي وريسنيك وهي تشمل 53 بلدا ناميا، والتركيز على الفترة من عام 1982 إلى عام 1995 قد تؤثر بشكل كبير على النتائج.

وبالمثل، أن الصراعات الداخلية والخارجية التي تؤثر على البلد المضيف لاستثماراتهم، كما أنها تزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي. خطر انتشار الحروب الأهلية، والعنف السياسي، وفرض عقوبات تجارية أو حرب شاملة زيادة علاوة المخاطر للمشاريع الاستثمارية. هذه النتيجة هي على خلاف مع تلك النتائج التي أبلغت عنها وبي (2000)، الذين وجدوا علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفساد والاستثمار الأجنبي في تحليل عبر البلاد. وبالمثل، فإن نفوذ الجيش في السياسة لا تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى النقيض من حدة التوتر بين الجماعات الدينية، ويرتبط بشكل كبير لدرجة الصراعات بين الكسور العرقية (الإثنية) مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الخاتمة:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر النوع الذي يلقي أكثر اقبالا من بين التدفقات المالية الأخرى إلى البلدان النامية والناشئة وهذا بسبب أنها أقل عرضة للأزمات، والتوقف المفاجئ. هدف هذه الورقة كان استكشاف وبالتفصيل المخاطر السياسية واثرها على مدى توطين الشركات المتعددة الجنسيات لمشاريعها الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان المضيفة وبالتالي اثارها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أشرنا، مساهمة هدفنا الرئيسي هو ليس العثور أو البحث عن فرضيات ونظريات جديدة ولكن الهدف من هذه الورقة التمييز بين الدراسات السابقة وتحليل نتائجها بصفة عامة وعلى نطاق واسع في تلك البلدان.

إضافة إلى ذلك، يمكن تلخيص نتائج ورقة على النحو التالي: أولا، في عدة أقطار مضيفة، وعلى الفترة التي تغطي 20 سنة، نجد قلة من المؤشرات عن المخاطر السياسية التي ترتبط ارتباطا وثيقا الاستثمار الأجنبي المباشر. والاستثناءات هي حكومة الاستقرار والقانون والنظام، ونوعية البيروقراطية.

ثانيا، نجد أن الملف الشخصي للاستثمار، والصراعات الداخلية والخارجية، والتوترات العرقية والديمقراطية هي محددات هامة لتدفقات الاستثمار الأجنبي. هذه المؤشرات هي أكبر تأثيرا من استقرار الحكومة والقانون والنظام، ضف إلى ذلك أن التغييرات في هذه المكونات من

المخاطر السياسية هي ذات الصلة للغاية لاتخاذ قرارات الاستثمار من الشركات متعددة الجنسيات.¹

الهوامش

(1) أستاذة محاضرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بشار، الجزائر- الايميل: nafissa.nasri@gmail.com

(2) أستاذ محاضر كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر.

(3) أستاذ محاضر كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

4 حسب الدكتور دريد محمود السامرائي هذا المصطلح اكثر دقة وشمولية من مصطلح الاستثمار الأجنبي، والسبب في ذلك يكمن في انه يمكن لدولة عربية ان تستثمر في دولة عربية اخرى مضيئة في هذه الحال لا نقول على عائد الدولة العربية الأولى المستثمرة انه عائد من استثمار اجنبي لكنه غير وطني لأن مصطلح اجانب عادة يطلق على غير العرب، حيث يجب ان يكون للاستثمار العربي مركز قانوني خاص مقارنة باستثمار اجنبي، وعليه يعتبر مصطلح استثمار غير وطني او استثمار دولي اكثر موضوعية.

5- Ray mond. Bertrand. "Economie Financiere Internationale , edition PUF-paris 1971 page (49) www. La documentation française economie. com. fr

6 أميرة حسب الله محمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية، دراسة مقارنة(تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)"، مصر: الدار الجامعية، (2005)ص. 19

7 محمد قويدري، "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2004، ص. 3

8 حسان خضر، "الاستثمار الأجنبي المباشر-تعارف وقضايا -مجلة جسر التنمية"، (العدد 32 الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2004)، ص.5.

9 عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، جامعة حلوان، 2002- 2003، ص. 47

10 د. دريد محمود السامرائي، " الاستثمار الأجنبي المباشر المعوقات والضمانات القانونية"، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2006، ص 50.

11 حربي عريقات، واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي، ورقة مقدمة لمؤتمر العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، 1988، ص.33.

12. أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 35 ص. 36

جامعة بشار _____ مخبر الدراسات والبحوث

13 بلوج بولعيد، تأثير الشفافية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مقال منشور، من جامعة قسنطينة. بدون تاريخ، ص 11.

14 عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 51.

15 عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 52

16 أبو قحف عبد السلام، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الرابعة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، 1998، ص 76.

17 سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992، ص 66.

18 كمال مرداوي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

19 بلقاسم زايري، منطقة التبادل الحر الأورو-متوسط والاستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة في المؤتمر الدولي العالمي الثاني، جامعة سكيكدة، مارس 2003، ص 14.

20 تختلف أشكال ومسميات المناطق الحرة من دولة لأخرى فهناك مناطق حرة مخصصة للتصدير، Export Processing Zones (EPZs) ومناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة Special Economic Zones كما توجد مناطق حرة مخصصة للخدمات وأخرى للتكنولوجيا الحديثة. ورغم اختلاف الأشكال التي تأخذها هذه المناطق إلا أن جميعها تشترك في أنه لا يتم فرض أي نوع من الرسوم أو الضرائب الجمركية على وارداتها من العالم الخارجي، كما تعامل المنتجات التي تخرج من هذه المناطق إلى داخل البلاد كما لو كانت سلعا مستوردة من الخارج. وتعرف المنطقة الحرة بأنها عبارة عن جزء من أراضي الدولة تدخل ضمن حدودها سياسيا، وتخضع لسلطتها إداريا، ويتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية والاستيرادية والنقدية والضريبية وغيرها من المعاملات التجارية التي تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا، بحيث لا تنطبق على هذه المعاملات تلك الاجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة بهدف السماح بقدر أكبر من المعاملات والمبادلات التي من شأنها جذب الاستثمارات إليها. ومن الجدير بالذكر أن هناك اهتمام عالمي متزايد باقامة المناطق الحرة باعتبارها احدى الصيغ التي تساهم بفاعلية في جذب رؤوس الأموال العالمية، فعلى سبيل المثال بلغت أعداد المناطق الحرة المخصصة للتصدير على مستوى العالم في عام 2002 نحو 3 آلاف منطقة مقابل 500 منطقة في عام 1995 و176 منطقة في عام 1986، كما زادت أعداد الدول التي تضم مناطق تصديرية حرة من 47 دولة في عام 1986، الى 73 دولة في عام 1995 لتصل الى 116 دولة في عام 2002 لمزيد من التفاصيل راجع:

- مصطفى بابكر، "تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر"، برنامج اعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر 24-28 يناير، 2004 ص 2-3.

- البنك الأهلي المصري، "تقييم أداء المناطق الحرة في مصر"، النشرة الإقتصادية، المجلد 56، العدد 3، القاهرة، ص 5-19.

- 1- 21. عمر صقر، مرجع سبق ذكره. ص 54
- 22 البنك العالمي، مختصر تقرير عن التنمية في العالم 2005
- 23 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 13، ص 14 .
- 24 إبراهيم محمد العنابي، الاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2003، ص 34 .
- 25 أبو قحف عبد السلام، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 257 ص 258 .
- 26 Brunetti, Aymo and Beatrice Weder (1998), Investment and Institutional Uncertainty: A Comparative Study of Different Uncertainty Measures, Weltwirtschaftliches Archiv, Vol. 134, No. 3, pp. 513-533 .
- 27 د. هشام غرايبة ونضال عزام، محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 13، العدد 1 (ب)، 1997، ص: 46.
- 1 Jun, Kwang and Harinder Singh (1996), The Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries, Transnational Corporations, Vol. 5, No. 2, pp. 67-105 .
- 29 Gastanaga, Victor; Jeffrey Nugent and Bistra Pashamova (1998), Host Country Reforms and FDI Inflows: How Much Difference Do They Make?, World Development, Vol. 26, No. 7, pp. 1299-1314 .
- 30 Kaufmann, Daniel, Aart Kraay and Pablo Zoido-Lobaton (1999), Governance Matters, World Bank Policy Research Working Paper 2196 .
- 31 Matthias Busse and Carsten Hefeker ,Political Risk, Institutions and Foreign Direct Investment, working paper, April 2005, Hamburg Institute of International Economics (HWWA), Neuer Jungfernstieg 21, 20347 Hamburg, Germany; University of Siegen, Department of Economics, Hölderlinstraße 3, 57068 Siegen, Germany; p13 .